

للاطلاق ولو جعلت ضمير اعادة اعلى نيابة وافتقار الصبح واستغنى عن قوله
 بلا تارة المسوق لاختراع المصدر الثابت عن فعله لان نيابته عنه عارضة
 في بعض التركيب دون بعض ولذلك كان معربا اعادة المعرب
 في الوضوح في كونه على حرف لظهور ان قوله في كونه لحد بده من قوله
 في الوضوح باعادة العامل وقد رابت بعضهم جعل في المسببة فتأمل
 عند المراد به اسم الاشارة فهو من ذكر لخاص واردة العام
 لان الاشارة بمعنى ما المعاني بيان ذلك ان الاشارة نسبة بين المشير
 والمشار العمود التسمية بين المبتدئ والمتمم وما كان كذلك لا يستعمل
 بالمعنوية فتحة انه يودي بالحرف لبا الاسم او الفعل لان كلا منهما
 مستقل بالمعنوية تأمل فلم يوضع اورد عليه انهم صرحوا بان اللام
 العمودية موضوعه لان يشار اليها بالمعنوية وهذا صفة وضوفا للاشارة
 حرفا واجب بان المراد الاشارة المحسنة ولم يصفوا الحرفا بل هما
 حيث فالوا اسم الاشارة ما وضع لسمي والاشارة حسنة اليه
 شبه له في نيابة عن الفعل اي شبه الاسم له اي الحرف واصلده ان
 اسم الافعال تفعل نيابة عن الافعال ولا تفعل غيرها فيها فاشبهت
 لمست ولعل مثلا لا ترفي انهما ثابتهن عن اسمي وانزوي ولا يدخل
 عليها عامل ولا فعل فيه غيره فظاهروا ان العامل قد يدخل عليها
 ولا يدخل مع ان العوامل المقتضية لا تدخل على اسم الافعال التفاضل
 فكان الارقان بقول ولا يدخل عليها عامل وما قول زهير دعيته
 نزل في الاسناد الى اللفظ او دعيته هذه الكلمة افا في التصريح
 سمي عليه ان اسم الافعال لا يحمل لها من الاعراب اي وهو التصريح
 في ستة ابواب اي وهي متفرقة على وجوه الشبهة الاربعة المذكورة
 فالمضمرات منبهة للشبه الوضعي واسما الشروط والاستقراء
 والامتارة للشبه المعنوي واسم الافعال للشبه الاستيعالي والاسما
 الموصولات للشبه الافتقاري لذاتي حاشية العلامة الشيخ ابن الممت
 وضير نظرا للمضمرات كلها ليست مبنية للشبه الوضعي ومعتز
 الاسما الاضافة بمعنى من وضابطها موجود وهو ان يكون بين المضار

والمضار

والمضار المدعوم وخصوصا وحده افا في بيانه وقد نظر لان من شروط
 هذا النوع كما ذكرنا في باب الاضافة صحة حمل الثاني على الاول
 وهو جعل كانه حد يد وهذا غير ظاهر هنا لا يتكلمون فالاحسن ان يكون من
 الاجنبية اضافة الصفة للموصوف افا في نحو الحفناوي ما قد سئل انه
 ينطبق معني من شبه الحرف ما اوقعت على الاسم اي اسم قد سلم الحرفا في ذلك
 الجمعية اه ان التعريف متماثل الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه واطرافه شبهه الى
 الحرف من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله اي شبه الاسم
 الحرف وهو العهد الحارفي لان الاضافة تأتي ما تاتي له اللام والمعرب
 الاصل للمعرب الذي يتقدم حرا هو الشبه المدق اي الذي لم يعارض بشئ من خواصه الا سماعا ولا
 في قوله كشيء يردحواي فانها انما عربت وان اشبهت الحرف كقولك اشبه عارض لروم
 من محوشت الاضافة كما مر خلاف المسمى مراده من الحارفي الفوق وهو مطلق الما
 لعدم المشابهة في ارجح اه اذ المراد به الصند وليس مراده به المصطلح عليه لان الخلاف في ذلك
 اجتماعهما كما لقيام والضحك والضدان لا يمكن اجتماعهما والمعرب
 والمبني لا يحتملان معاني كلمة كما اوردت هديك وحيث
 لفات او صلته ببعضه الى عشر ونظرها الفاضل فقال
 تلك البدائي سما وكذا اسم وسم عشر اللغات سما وبعضهم الى
 ثمانية عشر وجمعها في قوله من البسيط سمي سما اسم وردت
 كذا سما بتلك اولها يمكن اي في باب الاسمية وفيها وفي الاعراب
 فلم يشبه الحرف حتى يبيى ولا الفعل فيمنع من صرف وقوله امكن اي
 منفرد وهو قيسان متمكنا هذا معلوم مما سبق بنيا لفته
 للتشبيه ان فومعني الحرف المضار وهو فعل واقامة مقامه وللاطلاق
 اي على كونه ان جبرلان الصنير ج راجع للفعل وان يوافق الضمير للحدث او المعادة
 معطوفا على مضار عا لي فعلا مضارا عا لي نطق به العربا او اطلقت المعاة
 امر انظر المعنى اه عليه اسم العرب اه سمدوي ان عربا معني خلاص مضار عا لي
 من ان تكتب تكتب واما عرافتي ما تعناه فقول ومضار عا لي وهو امر
 باب تعقد مما شر اي ولو تعقدت القولة لا يربط الفقه وعلت ان
 تترك يوما والذهب قد رفته فان اصله ترمين بوقت التوكيد الحضيضة

يترد ايضا بان اضافة الصفة
 للموصوف باعتماد غير نيابة وحده
 فالاولي ما افا في بيانه

هذه العلة لاجابة اليها اه

كقول الشاعر
 لذكر كنه هرة اي تغزلي بي اه

قوله الامير
 لا اراه في نفسي
 نظر مضار عا لي
 على الفاعل
 بضم الميم
 في قوله
 في قوله
 في قوله